ذلك ، استغلاله لكي يصاب باقل ما يمكن من الاخطار ، ولينتزع بعض المكتسبات من الاطراف الاخرى الاكثر تضررا .. فان ذلك كله لا يخفي الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى لهذه المعركة :

اولا :

ان معارك السادس من تشرين ، قد فجرت في الوضع العربي العام معطيات جماهيرية وطنية وتقدمية، بلغت حد الدفع بجميع القوى والانظمة على اتساع الساحة العربية ، الى درجة لم تعد معها قادرة على الوقوف خارج المعركة .. فحتى اعتى القوى الرجعية واكثرها ارتهانا لمصلحة الامبريالية الامريكية والصهيونية قد اضطرت - رغما عنها - لايجاد شكل من اشكال المشاركة، بقيها الصدام المباشر مع التهوض الجماهيري المطالب بمواصلة القتال وحسم العلاقات جذريا مع الامبريالية الامريكية .

ثانيا :

في مواجهة هذه المعطيات الوطنية التقدمية والوحدوية ، لم يعد - وللمرة الاولى - بمقدور رجعيات النفط ان تبقي علاقاتها النفطية مع المعسكر الامبريالي على الحياد .. في الوقت الذي كشفت فيه المعركة الى اقصى حد مدى الدعم المصيري الذي تقدمه الامبريالية (وعلى راسها الامبريالية الامريكية) للعدو الصهيوني. الامر الذي ارغم هذه الرجعيات على تسليم بمبدأ ضرورة اشتراك سلاح النفط في المعركة.

ثالثا :

ان الامبريالية ، وخاصة الامبريالية الامريكية، ومهما استطاعت ان تحققه من مكاسب جزئية ، عبر اساليب الرجعيات التابعة لها في استخدام سلاح النفط ، كانت تفضل لو انه ظل في مقدورها ومقدور تلك الرجعيات ان تبقي النفط خارج حدود الاستعمال السياسي . وان عدم استطاعتها تحقيق ذلك يكشف مدى صحة وجدية التوجه الجماهيري العربي الذي يستهدف المصالح النفطية الامبريالية في المنطقة .

رابعا :

ان امتناع الانظمة الرجعية عن اتباع الاسلوب الاكثر جذرية وجدوى فيما يتعلق باستخدام النفط في المعركة ، يضيف المزيد من التاكيد الى ما ثبته عدم مواصلة القوى الوسطية للقتال في معارك تشرين ، من ان حسم الصراع المصري مع الامبريالية والصهيونية ، لا يمكن ان يتم الا في ظل قيادات ثورية ، تلتزم بمصالح وطموحات وبرامج الطبقات الوطنية الاساسية وعلى راسها الطبقة العاملة .. اي بشكل اخر ، ان المواجهة الثورية ، على الصعيد العسكري ، كما على الصعيد السياسي والاقتصادي تحتاج الى وجود انظمة واوضاع ثورية .

خامسا :

ان مناورة الامبريالية الامريكية للاستفادة من تعاون الضرر بينها وبين الكتل الامبريالية الاخرى ، عبر تاثيرها على الرجعيات العربية ودفعها لاتباع الاسلوب الذي يحقق ذلك التعاون، ان ذلك لا يلغي اهمية سلاح النفط العربي، ولا يخفف من ضغط الجماهير باتجاه مواصلة استخدامه .. بل على العكس ، فهو بالاضافة لما يكشفه من تواطؤ الرجعية ، وبؤكده من ضرورات مصاعفة النضال ضدها ، سيعزز من قناعات جماهيرنا العربية باهمية سلاح النفط، وباهمية وضرورات الاساليب الجذرية في استخدام ذلك السلاح .. وتصبح المطالبة باستخدام تلك الاساليب ، بنفس حجم وثقل المطالبة باستخدام سلاح النفط اساسا ..

وان مدى وعي جماهيرنا لابعاد المناورة الامريكية للاستفادة من تعاون الضرر ، سيمكن هذه الجماهير من احباط المحاولة الامبريالية المدعمة باوسع الاجهزة الاعلامية لتبييض صفحة الرجعية العربية العميلة وخلق البطولات الوهمية لزعاماتها .

فلبتعزز نضال جميع القوى الوطنية والتقدمية العربية باتجاه :

- **تاييم المصالح الامريكية ومصالح القوى التي تدعم العدو الصهيوني .**
- **سحب الارصده من تلك البلدان وتحويلها الى ذهب او عملات اخرى ثم استثمارها في التنمية العربية والافريقية .**
- **اتخاذ موقف نفطي على صعيد التصدير يميز بين العدو من جهة والصديق والمحايد من جهة اخرى .**
- **فضح المناورة الامريكية، وادواتها الرجعية المحلية ■■**

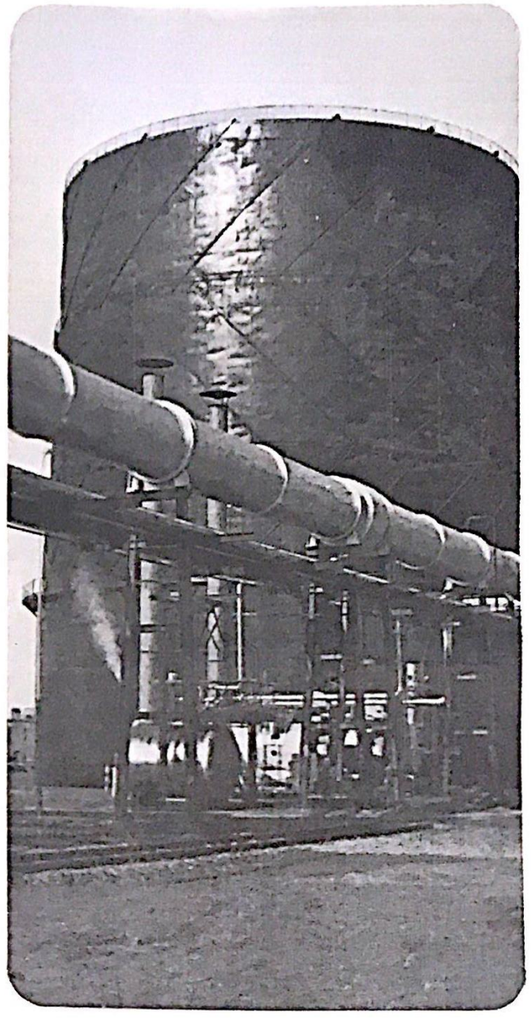

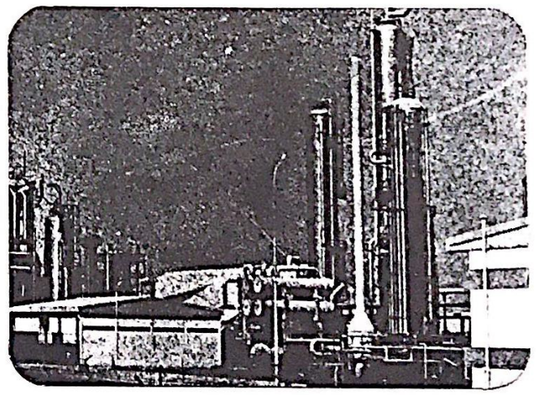

هوامش

(١) اقر مجلس الشيوخ الامريكي في ٧٣/١١/١٢ ، مشروع قانون لانشاء خط لانابيب النفط من الاسكا ، وارسله الى الرئيس نيكسون للموافقة عليه، وسينقل هذا الخط لدى انتهاء العمل فيه ، حوالي مليوني برميل يوميا .

(٢) نقلت صحيفة « الانوار » بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٢ ، ما يلي :
« اكد مصدر سعودي امس ان نسبة تخفيض انتاج النفط في السعودية قد ارتفعت الى ٢٨ بالمئة ».

(٣) جاء في الملحق الاقتصادي لصحيفة « النهار » بتاريخ ١٩٧٣/١١/١١ ما يلي :
« ويخيف اليابانيين، كون الشركات النفطية الكبرى ، خصوصا الاميركية منها ، هي التي تزود اليابان بنفط الشرق الاوسط . وبلغت النسبة التي تؤمنها الشركات الرئيسية نحو ٦١ بالمئة من اجمالي مستوردات اليابان من النفط الخام عام ١٩٧٢ ، وهذه الشركات انذرت الحكومة اليابانية ، الاسبوع الماضي، باحتمال خفض امداداتها بنسب تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المئة . ويخشى اليابانيون الا تكون وراء هذا الانذار دوافع نفطية بحتة ، وان تكون ثمة حسابات نقدية وتجارية قديمة ، يحاول الاميركيون حلها في ظل هذه الظروف الصعبة » .

(٤) اعلنت الحكومة البريطانية ان العجز في الميزان التجاري في شهر تشرين الاول الماضي بلغ ٢٩٨ مليون جنيه استرليني ، وهذه هي المرة الاولى التي يصل فيها العجز الى هذا المستوى. (رويتر ١٢ - ١١ - ٧٣)
هذا وقد نقلت صحيفة « الماينشال نايمز » يوم الثلاثاء ٧٣/١١/١٣ ما يلي :

« سجل الدولار الاميركي ارتفاعا ملحوظا. بينما سجل الاسترليني هبوطا متزايدا ، ووصل الى ادنى حد وصل اليه منذ ايلول الماضي فقد اصبح ٢٤٣٨٩٠ - ٢٤٣٨٨٠ بالنسبة للدولار في حين كان ٢٤٤٠٢٠ - ٢٤٤٠١٠ .

والعامل الرئيسي في ارتفاع الدولار هو ازمة النفط .

وقد ربح الدولار ٤٧٠ نقطة بمقابله مع المارك و ٦٢٥ نقطة بمقابله مع الهولندي و ٨٠٠ نقطة بالنسبة للفرنك الفرنسي .. اما الين الياباني فقد بقي على حاله، لكن التقارير من طوكيو افادت ان اليابان قد باعت كميات كبيرة من الدولارات » .

خلفيات معركة النفط العربي

حتى لا تستفيد اميركا من التفاوت في الضرر
يجب تأميم حصتها في شركات النفط
واستعمال سلاح الأرصدة العربية المجمدة

بقلم عدنان بدر

يشغل موضوع النفط العربي ، هذه الايام ، حيزا سياسيا واعلاميا رئيسيا على المستويين العربي والدولي .. خاصة بعد ان طرح على صعيد عملي، موضوع استعماله كسلاح اساسي في المعركة الراهنة . وبعد ان اتخذت الاقطار النفطية العربية خطوات ذات صدى واسع في هذا المجال .

واذا كان من المسلم به ان لهذا السلاح اهمية وتاثيرا كبيرين ، فانه من المسلم به ايضا ان حجم تلك الاهمية وذلك التاثير يظل ضمن حدود الكيفية التي يتم بها استعمال هذا السلاح . وقد كان هذا الموضوع - موضوع كيفية استعمال سلاح النفط - مدار نقاش واسع في الاوساط السياسية والاقتصادية والاعلامية العربية والدولية ، وقد كتب وقيل الكثير عن تاثير ونتائج الخطوات التي اتخذتها البلدان العربية مؤخرا ، حتى لكاد هذا الموضوع يطغى من حيث الاهتمام به - على مجموع المواضيع والجوانب الاخرى في المعركة العسكرية والمرحلة السياسية التي تلتها .. الامر الذي يحتم علينا الوقوف امام هذا الموضوع بشكل علمي وهادىء يتيح امكانيات استجلاء حقائقه وامتحان نتائجه .

من المؤكد ان جدوى استعمال اي سلاح ، تظل مرتبطة بجملة مسائل ، ياتي في مقدمتها تحديد هوية العدو ، وتحديد كيفية اصابته بذلك السلاح .. وبعد كل ما كشفته معارك تشرين ، لا نعتقد ان احدا يستطيع انكار دور الامبريالية الامريكية لا في مساعدة اسرائيل وضمان امنها ، بل وفي دعمها بكل الطاقات والامكانات العسكرية المادية والبشرية لتثبيت عدوانها وضمان قدراتها على تطوير ذلك العدوان الى درجة تكشف معها للاسرائيليين انفسهم انهم ليسوا اكثر من محمية امريكية في المنطقة .

وعليه فان استعمال اي سلاح عربي ، يجب بالضرورة ان يستهدف اصابة العدو الحقيقي الذي هو الامبريالية الامريكية بالاساس . فهل التزمت الخطوات النفطية ، التي اتخذتها الانظمة العربية ، بهذه الضرورة ؟

الاجابة عن هذا السؤال لا بد من البحث الجدي في موضوع تلك الخطوات ومضموناتها ونتائجها ، بشكل يتجاوز الضجيج الاعلامي الذي يحيطها بالكثير من التطبيل والتزمير الماجور .

من المؤكد طبعا ان النفط العربي يشكل قضية ذات اهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة .. لكنه من المؤكد ايضا ان هذه الاهمية ليست قضية طوباوية معلقة في الهواء ، بل قضية مادية مركبة من عنصرين اساسيين :

العنصر الاول :

هو حاجة الولايات المتحدة لذلك النفط ، واذا كانت هذه الحاجة لا تبلغ الان سوى نسبة بسيطة من استهلاك امريكا لهذه المادة (حوالي ٦ الى ٧ بالمائة من مجموع ذلك الاستهلاك) .. فانه معروف ان هذه الحاجة مقدمة على تعاظم كبير جدا في السنوات القليلة القادمة .

فهو ان عملية استخراج النفط العربي واستثماره ، تشكل قسما رئيسيا من مجمل عملية الاستثمار الخارجي لرؤوس الاموال الامريكية (والارباح الخارجية تلعب دورا مضاعفا في اسناد النظام الرأسمالي الامريكي في الداخل ».

وتدل الاحصائيات الدقيقة على ان العنصر الاول - على الرغم من تعاظم اهميته في السنين القادمة - ما يزال ادنى بكثير من اهمية العنصر الثاني بالنسبة للاقتصاد الامريكي .. فحجم الارباح التي تجنيها الامبريالية الامريكية من استثمار رؤوس اموالها في العملية النفطية العربية، ودور تلك الارباح في تعديل ميزان المدفوعات الامريكي، وفي مجمل العملية الاقتصادية الامريكية ما يزالان اكبر بكثير من حجم ودور النفط الذي تستورده الولايات المتحدة من البلدان العربية ، في مجمل ما يستهلكه الاقتصاد الامريكي من النفط .

وبناء على ما تقدم يتضح ان تاميم حصص الولايات المتحدة في المصالح النفطية القائمة في الوطن العربي ، هو اكثر جدوى بعشرات الاضعاف من عملية قطع النفط المصدر الى امريكا .. « يلاحظ ان القطر العراقي قد فعل ذلك بتاميمه حصتي الولايات المتحدة وهولندا في شركة نفط البصرة .. في حين تمنعت اقطار اخرى حتى عن بحث هذا الموضوع .. بما فيها مصر التي برر زعماؤها قرار وقف اطلاق النار بتحول الحرب مع اسرائيل الى حرب مع امريكا نفسها » . خاصة وان قرار وقف تصدير النفط الى امريكا قد ترافق مع تخفيض الانتاج ، الامر الذي يتيح للولايات المتحدة ، بتعويض ما توقف عنها ، في فترة قادمة ، عند زوال تلك القرارات .

وفي الدرجة الثانية من الاهمية ، بعد سلاح التاميم ، ياتي سلاح الارصدة العربية .. فان سحب الودائع العربية من البنوك الامريكية ، وتحويلها من الدولار الى الذهب او اية عملة اخرى ، سيصيب الولايات المتحدة اصابة مباشرة شديدة الخطورة ويرفع الى درجة عالية جدا ، حدة الازمة النقدية التي تتخبط فيها الامبريالية الامريكية .